

## صلة الشاذ بزيادة الثقة من حيث القبول والرد

إعداد: د. فردوس يحيى أحمد (\*)

زيادة الثقة تعتبر من القضايا المهمة جداً عند العلماء سواء كانت هذه الزيادة منافية للثقات أو غير منافية فمدار حكمها دائر بين القبول والرد. تعتبر زيادة الثقة نوع من أنواع المخالفة سواء كانت في السند أو المتن. ولقبول الزيادة من الثقة شروط تجلّت فيها آراء العلماء من حيث القبول المطلق أو الرد المطلق أو الترجيح أو الحفظ والضبط وعدم المخالفة. كذلك لزيادة الثقة في السند فوائد تظهر في معرفة المرسل إذا جاء موصولاً، ومعرفة الموقوف إذا جاء مرفوعاً. اختلفت عبارات العلماء في تحديد زيادة الثقة في المتن على أقوال فمنهم من اعتبرها خبر العدل ومنهم من عرفها بألفاظ فقهية، أو أنها نوع من الغريب، أو هي زيادة من التابعين فمن بعدهم. ومن خلال تعريفات العلماء للشاذ نجد أن هناك تتداخل مع زيادة الثقة. على الرغم من أن الحديث الشاذ مردود لمخالفته لمن هو أوثق منه. وضح البحث علاقة الشاذ بزيادة الثقة أن كل منهما راويه ثقة ولكن اختلفا في أن الشاذ هو مخالف من هو أوثق منه وأولى حفظاً وضبطاً، وزيادة الثقة التي سقط منها الأوثق تعد مردودة لكونها داخلية في نوع الشاذ، وأما إذا كانت الزيادة من الراوي الأوثق فهي مقبولة لخروجها من حدود الشاذ، وبالتالي أصبح القبول والرد دائراً على حال الراوي، خاصة زيادة الثقة يتوقف الحكم عليها على القرائن الخاصة بها. موضوع البحث: صلة الشاذ بزيادة الثقة من حيث القبول والرد. (دراسة موضوعية)، والهدف من بالبحث هو التعريف بزيادة الثقة في الحديث، بيان أقسام زيادة الثقة في الحديث، تعريف الزيادة الشاذة مع إبراز العلاقة بينها وبين زيادات الثقات. والمنهج الذي اتبعته في هذا البحث هو المنهج التحليلي الاستقرائي وذلك من خلال استقراء آراء العلماء في تعريفهم

(\*) الأستاذ المساعد في السنة وعلوم الحديث، قسم الدراسات الإسلامية، جامعة المجمعة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية أصول الدين.

للساذ وزيادة الثقة، وفي أخذهم للشواهد والأمثلة التطبيقية وتحليلها لاستخراج الزيادة الشاذة من زيادة الثقة. والذي استخلصه من هذا البحث أن المحدثين شملوا بالبحث النقدي والمقارنة كل احتمالات وجود علاقة بين الساذ وزيادة الثقة، أو عدم وجودها، وبناءً على ذلك استنتجوا تعاريف عديدة، سواء للساذ أو زيادة الثقة، فجاءت دراساتهم الموضوعية آية في دقة البحث الوصفي، وعظمة المنهج الذي وضعوه من أجل صيانة الحديث النبوي والمحافظة عليه.

الكلمات المفتاحية: صلة الساذ - بزيادة الثقة - من حيث القبول والرد.

### Abstract

Increasing confidence is one of the very important issues for scholars, whether this increase is contrary to trustworthy narrators or not, the course of its ruling revolves between acceptance and rejection. Increasing confidence is considered a type of violation, whether it be in the text and Asanad. As for the acceptance of the increase in trust, there are conditions in which the opinions of scholars were manifested in terms of absolute acceptance, absolute rejection, weighting, learning by heart and accuracy, and contradiction. Also, an increase in the text trust has benefits that appear in knowing the narrator if it is connected, and knowing the discontinued one. The scholars' statements differed in identifying the increase of trust in the text, some of them considered it as the narrator's statement whereas others identified it by specific jurisprudence vocabulary or, as a type of strange Hadith, or it is augmentation from the successors and those who came after them. Through scholars' definitions of irregularity, we find that there is an overlap with the increase in trust although the irregular is rejected due to its contradiction with the one that is more trusted than him. The research clarified the relationship of the irregular with the increase of trust that each of them is a trustworthy narrator, but they differed in that the irregular is different from the one that is more trustworthy than him and is more appropriate to memorize and control, and the increasing trust from which the most trustworthy has fallen is considered rejected because it is included in the type of the irregular. But if the increase is from the most reliable narrator, it is acceptable for its exit from the limits of the irregular and consequently

acceptance and response is dependent on the narrator, especially the increasing trust, the judgment of which depends on the evidence related to it. The aim of the research is to identify the increase of trust in Hadith, clarifying the sections of the increase of trust in Hadith and defining the irregular increase, while highlighting the relationship between them and the increases of the trustworthy narrators. The researcher has followed the inductive analytical approach by extrapolating the opinions of scientists in their definition of the irregular and the increase of the trust, along with taking evidence and the analysis of the applied examples to extract the irregular increase from the trusted increase. What is concluded from this research is that the narrators included all the possibilities of a relationship between the irregular and increased trust, or lack thereof, in both critical and comparative researches. Accordingly, they concluded many definitions, whether they be for irregular or increased trust, so their objective studies came as a symbol of the accuracy of descriptive research, and the greatness of the approach they set in order to maintain and preserve the hadith of the Prophet.

Keywords: the irregular relationship - increasing trust - in terms of acceptance and rejection

### المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم.

وضع العلماء أسس وأركان أساسية لعلم الرواية والدراية وهي عبارة عن قواعد ومصطلحات يتعرفون من خلالها على كيفية التثبت في نقل الأخبار وقبولها، فاعتنوا بالإسناد وقيمته وحرصوا عليه وارتحلوا من أجله واعتبروه جزء من الدين فعن طريق البحث والتحري وجمع طرق الحديث، والتثبت في أخذ المرويات وألا يقبل إلا خبر العدل الضابط الثقة عن طريق النظر في أسانيد الحديث يتم معرفة ما يطرأ من اتصال أو انقطاع.

واعتنوا كذلك بالمتن من حيث الضبط وعدم الشذوذ لأن العناية بالإسناد وحدها لا تكفي في معرفة صحة الحديث من ضعفه، حتى روايات الثقات المعرفين منهم بالضبط والاتقان لم تسلم من النقد، لأن الثقة قد يهيم ويخطئ، أو يقبل التلقين أو تختلط عليه الروايات فيدخل المتون مع بعضها البعض.

وبما أن الأصل في قبول أي حديث مجموعة من الشروط التي لا بد من توفرها في الراوي والرواية فإذا فقد الحديث شرط من هذه الشروط ردت الرواية ولم تقبل ودخلت تلك الرواية تحت نوع من أنواع مصطلحات الحديث التي وضعها العلماء للتمييز بينهما حسب فقد الشرط ذلك. فمن هذه المصطلحات معرفة الشاذ وصلته بزيادة الثقة والذي هو موضوع بحثنا هذا، فهو علم دقيق إذ به تنكشف مداخل الوهم والخطأ في مرويات الثقات الغالب على منقولهم السلامة والاستقامة، ثم معرفة الشاذ، ومعرفة زيادة الثقة وكيف يتم قبولها ومتى ترد.

لذلك كان لا بد من إبراز الآتي:

(١) تعريف زيادة الثقة

(٢) تعريف الشاذ.

(٣) صلة الشاذ بزيادة الثقة.

منهج البحث:

والمنهج الذي اتبعته في هذا البحث هو المنهج التحليلي الاستقرائي وذلك من خلال استقراء آراء العلماء في تعريفهم للشاذ وزيادة الثقة، وفي أخذهم للشواهد والأمثلة التطبيقية وتحليلها لاستخراج الزيادة الشاذة من زيادة الثقة.

يمكنني إعطاء فكرة عامة لجوانب البحث، عرفت زيادة الثقة وأن هذه الزيادة تقع في السند وتقع في المتن، وبينت الزيادة في السند تكون بوصول المرسل أو رفع الموقوف بالأمثلة التوضيحية. أما الزيادة في المتن قد تكون لفظه أو حرف مع ضرب الأمثلة التوضيحية، وعرفت كذلك

الشاذ وان الشذوذ يكون في السند وفي المتن، وبين صلة الشاذ بزيادة الثقة.

واعتمدت على كتب أئمة الحديث المشهود لهم بالإمامة اعتماداً أساسياً وعلى كتب المعاصرين اعتماداً أرشادياً، ونقلت عن بعضهم إبرازاً لمكانتهم.

واعتنتيت بترجمة كتب متون الأحاديث في فهرس المصادر، ويتكون الإطار النظري لهذا الموضوع من فصلين وخاتمة، وفهارس.

وبعون الله وتوفيقه ثم بالبحث والدراسة وسعة الاطلاع والإلمام بجوانب الموضوع وابعاده إضافة ما هو جديد وإخراجه بالصورة المرضية وأن يكون إن شاء الله بحثاً جديراً بالدراسة. فاللهم عونك وتسديك فمنك الفضل وبك الأمل وإليك الدعاء.

هيكل البحث:

يتكون هيكل البحث من مقدمة- مبحثين - خاتمة - الفهارس. المقدمة: فيها بيان أهمية الموضوع، ومنهج البحث والخطة.

### المبحث الأول: زيادة الثقة.

وتحتة مطلبان

المطلب الأول: زيادة الثقة في السند.

المطلب الثاني: زيادة الثقة في المتن.

### المبحث الثاني الشاذ.

ويحتوي على مطلبان

المطلب الأول: تعريف الشاذ.

المطلب الثاني: صلة الشاذ بزيادة الثقة من حيث القبول والرد.

الخاتمة: وبينت فيها أهم نتائج البحث.

الفهارس:

(١) فهرس المصادر والمراجع.

(٢) فهرس الموضوعات.

ملخص البحث

**موضوع البحث:** صلة الشاذ بزيادة الثقة من حيث القبول والرد. (دراسة موضوعية)

**أهداف البحث:** التعريف بزيادة الثقة في الحديث، بيان أقسام زيادة الثقة في الحديث، تعريف الزيادة الشاذة مع أبرز العلاقات بينها وبين زيادات الثقات.

**منهج البحث:** والمنهج الذي اتبعته في هذا البحث هو المنهج التحليلي الاستقرائي وذلك من خلال استقراء آراء العلماء في تعريفهم للشاذ وزيادة الثقة، وفي أخذهم للشواهد والأمثلة التطبيقية وتحليلها لاستخراج الزيادة الشاذة من زيادة الثقة.

أهم نتائج البحث: زيادة الثقة تعتبر من القضايا المهمة جداً عند العلماء سواء كانت هذه الزيادة منافية للثقات أو غير منافية فمدار حكمها دائر بين القبول والرد. وتعتبر أيضاً نوع من أنواع المخالفة سواء كانت في السند أو المتن. ولزيادة الثقة في السند فوائدها تظهر في معرفة المرسل إن جاء موصولاً والموقوف إن جاء مرفوعاً. اختلفت عبارات العلماء في تحديد زيادة الثقة في المتن، فمنهم من اعتبرها خبر العدل، ومنهم من حددها بألفاظ فقهية أو أنها نوع من أنواع الغريب، أو هي زيادات من التابعين فمن بعدهم. تعلق الشاذ بزيادة الثقة على الرغم من أن الشاذ مردود لمخالفته لمن هو أوثق منه.

**أهم التوصيات:** توصي الباحثة بأهمية علوم الحديث وأنه بحر واسع للباحثين فيه، وينبغي الاهتمام بالجوانب التطبيقية للأحاديث لأنها تعطي توضيح شامل لموضوع البحث.

الكلمات المفتاحية: صلة الشاذ - بزيادة الثقة - من حيث - القبول والرد.

## المبحث الأول زيادة الثقة

**المطلب الأول: زيادة الثقة في السند:**

**تعريف الزيادة في اللغة:**

قال: ابن منظور: "الزيادة النمو، والزيادة خلاف النقصان زاد الشي زيداً وزيادة أي شي ازداد".<sup>(١)</sup>

والزيادة تعني أن يدخل في النص أمراً لم يكن موجوداً في أصله، مثل إضافة لفظة أو جملة أو حرف إما في أول الحديث أو في آخره، وفي السند بزيادة راوي بين راويين.

**تعريف الثقة:**

"الثقة مصدر قولك وثق به يثق، بالكسر فيهما، وثاقة، وثقة ائتمنه، وأنا واثق به، وهو موثوق بها، وهم موثوقون بهم".<sup>(٢)</sup>

وفي الاصطلاح:

قال الجرجاني: "الثقة هي التي يعتمد عليها في الأقوال والأفعال".<sup>(٣)</sup> والثقة هو الضابط العدل الذي يوثق بقوله ويطمئن إليه. وقولنا زيادة ثقة لإخراج زيادة الضعيف فإنها غير مقبولة باتفاق العلماء. والمراد هنا المحدث العدل الحافظ الضابط لما يرويه. والمراد بالضبط ضبط صدر وضبط الكتاب.

زيادة الثقة في السند:

إن معظم كتب علوم الحديث لم تعرف زيادة الثقة في السند، ولم يضعوا لها تعريفاً محدداً بل اقتصرت عباراتهم عندما يختلف الرواة في وصل الحديث وإرساله وكذا رفعه ووقفه، أي في حكمها وكيفية قبولها.

(١) لسان العرب: ٣/١٩٨.

(٢) ابن منظور: المصدر نفسه، ١٠/٣٧١.

(٣) كتاب التعريفات: ص ٧٢.

وزيادة الثقة تعتبر من القضايا المهمة جدا عند العلماء، لأن هذه الزيادات سواء كانت منافية للثقات أو غير منافية، أو كانت عبارة عن زيادة لفظة وجدت في الحديث، وسائر من روى ذلك الحديث لم يذكرها فمدار حكمها دائر بين القبول والرد. وبالتالي تعتبر أيضاً نوع من أنواع المخالفة سواء كان في السند أو المتن.

والزيادة في الحديث تقع من الثقة، وتقع من الضعيف، لكن الزيادة من الضعيف غير مقبولة فهي منكرة شاذة لأنه إذا ثبتت صحة هذه الزيادة قد يكون لها أثر فقهي واضح في إثبات حكم أو نفيه أو إطلاقه أو تقييده. لذا يمكن ان نقول في تعريفها أن يدخل الراوي الثقة أمراً لم يكن موجوداً من أصله في الحديث مثل رفع الموقوف أو وصل للمرسل. فوائد زيادة الثقة في السند: -

للزيادة في السند فوائد عديدة تزيد من أهمية الحديث نذكر منها:

١. معرفة المرسل إن جاء موصولاً.
٢. معرفة الموصول إن جاء مرسلًا.
٣. معرفة الموقوف إن جاء مرفوعاً.

أحياناً قد يأتي الحديث بإسناد مرسل أو موقوف ثم يأتي الحديث نفسه بإسناد فيه زيادة روى ثقة ترفع من أهمية الحديث فتجعله موصولاً أو مرفوعاً إلى النبي ﷺ والأمثلة توضح ذلك.

(١) معرفة المرسل إن جاء موصولاً:

روى أبو داؤود (١) والنسائي (٢): عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ قَالَ: خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ، فَتَيَمَّمَا صَعِيدًا طَيِّبًا فَصَلَّيَا، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ، فَأَعَادَ أَحَدُهُمَا الصَّلَاةَ وَالْوُضُوءَ وَلَمْ يَعِدِ الْآخَرَ، ثُمَّ أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يَعِدْ:

(١) المعجم الأوسط: ح (١٨٦٣)، ٥٠١/٢.

(٢) السنن: (كتاب الفسل والتيمم، باب المتيمم يجد الماء....)، ح (٤٣٥).

«أَصَبَتِ السُّنَّةُ، وَأَجْزَأَتْكَ صَلَاتُكَ». وَقَالَ لِلَّذِي تَوَضَّأَ وَأَعَادَ: «لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ».

قال الطبراني في الأوسط "لم يروه متصلاً إلا عبد الله بن نافع". (١)  
وقال أبو داؤود: "وذكر أبي سعيد في الحديث ليس محفوظاً وهو مرسل". (٢)

وقد علق على ذلك الدكتور نور الدين عتر موضحاً قول أبي داؤود:  
"يعني أن الراجح رواية الحديث مرسلًا ورواية الوصل شاذة. لكن أخرجه ابن السكن في صحيحه من رواية عمرو بن الحارث وعميرة بن أبي ناجية جميعها بسندهما إلى رسول الله ﷺ. وقد تقرر في علوم الحديث أن الحديث إذا ورد مرسلًا وورد متصلاً من حديث الثقة فإن الراجح هو الوصل، على ما ذهب إليه المحققون. وعمرو بن الحارث ثقة قد تابع عبد الله بن نافع على وصله، فيكون الراجح وصل الحديث" (٣)

(٢) معرفة الموصول أن جاء مرسلًا:  
قال الدارقطني (٤) رَوَى مَالِكٌ (٥) فِي الْمَوْطَأِ عَنْ نَافِعٍ مُرْسَلًا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَنَّهُ نَهَى عَنِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ) وَحَدَّثَ بِهِ فِي غَيْرِ الْمَوْطَأِ مُتَّصِلًا عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عَمْرٍو رَوَاهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ كَذَلِكَ مِنْهُمْ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَابْنُ مَهْدِيٍّ وَالْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ سَلِيمَانَ الرَّازِيَّ وَغَيْرِهِمْ.

(١) السنن: (كتاب الطهارة، باب المتيمم يجد الماء....)، ح (١٢٨)، ص ٦٢.

(٢) المصدر نفسه: ص ٦٢.

(٣) إعلام الأنام "شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام"، ص ٣٠١، ٣٠٠.

(٤) الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس: ص ٨٧، ٨٨.

(٥) الموطأ: (كتاب الجهاد، باب النهي عن قتل النساء والصبيان....)، ح (٤٣٨/١٦٢٦)، ص ٦٣٥/٣.

قال ابن عبد البر: " هكذا رواه يحيى عن مالك عن نافع مرسلًا،  
وتابعه أكثر رواة الموطأ" (١)

(٣) معرفة الموقوف إن جاء مرفوعاً:

قال الدارقطني " (٢) روى مالك (٣) في الموطأ عن عمه أبي سهيل عن  
أبيه عن أبي هريرة موقوفاً (إذا دخل شهر رمضان فتحت أبواب الجنة)  
الحديث

خالفه الزهري ومحمد بن جعفر وأخوه إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير  
وغيرهم والدار وردي وعبد الله بن جعفر المدني روه عن أبي سهيل  
عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً وهو  
الصواب.

وأخرجه كذلك البخاري (٤) ومسلم (٥) موصولاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ

ومن خلال ذكر فوائد زيادة الثقة في السند يتبين لنا منهج المحدثين في  
النقد ومدى التعمق والتفتيش في الأسانيد لمعرفة صحتها من ضعفها  
وشذوذها، وتبيان الموصول من المرسل والمرفوع من الموقوف على  
الصحابي أو التابعي.

**المطلب الثاني: زيادة الثقة في المتن:**

زيادة الثقة في المتن:

تعريفها:

عرفها الخطيب البغدادي بأنها: " خبر العدل إذا تضرد برواية زيادة فيه  
لم يروها غيره" (٦).

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ١٦/١٣٥.

(٢) المصدر نفسه: ص ١٥٣.

(٣) الموطأ: (كتاب الصيام، باب جامع الصيام)، ح (١١٠١)، ٤٤٦/٣.

(٤) الصحيح: (كتاب الصيام، باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان..)، ح (١٨٩٨، ١٨٩٩)،  
٣٨٨.

(٥) الصحيح: (كتاب الصيام، باب فضل شهر رمضان)، ح (١٠٩٧)، ص ٣٩٠.

(٦) الكفاية في علم الرواية، ص: ٤٢٥.

وعند ابن رجب الحنبلي: " بأن هذا أيضاً نوع من الغريب، وهو أن يكون الحديث في نفسه مشهوراً لكن يزيد بعض الرواة في متنه زيادة تستغرب"<sup>(١)</sup>.

كذلك عرفها الحاكم في كتابه: " بأنها: " معرفة زيادات ألفاظ فقهية في أحاديث ينفرد بالزيادة راوٍ واحد "<sup>(٢)</sup>.

أما ابن حجر العسقلاني: " قال: " إن الذي يبحث فيه أهل الحديث في هذه المسألة إنما هو زيادة الرواة من التابعين فمن بعدهم "<sup>(٣)</sup>.

وهناك تعريف آخر لبعض المعاصرين منهم أبو شهبه حيث قال في تعريفها: " أن يروي أحد الرواة زيادة لفظة أو جملة في متن الحديث لا يروها غيره "<sup>(٤)</sup>.

أما فيما يتعلق بصورة زيادة الثقة في المتن، فابن رجب الحنبلي يرى بأن: " مسألة زيادة الثقة التي نتكلم فيها هاهنا فصورتها أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد ومتن واحد فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة "<sup>(٥)</sup>.

مثال: ما روى الوليد العيزار عن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله بن مسعود: سألت النبي ﷺ أي العمل أفضل؟ قال: " الصلاة لوقتها "<sup>(٦)</sup>، قال هذه هذه الزيادة لم يذكرها غير بNDAR والحسن بن مكرم "<sup>(٧)</sup>.

فمن خلال تعاريف العلماء لزيادة الثقة في المتن هناك بعض الملاحظات ثم نختار تعريفاً سالماً من المعارض.

(١) شرح علل الترمذي " ٤٩١/١٠،

(٢) معرفة علوم الحديث " ، ص ١٩٧

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح " ٦٩١/٢،

(٤) انظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: ص: ٢٣٧.

(٥) شرح علل الترمذي: ٤٢٤/١-٤٢٥.

(٦) صحيح مسلم: " كتاب الإيمان: باب كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، ح

(٨٥) ص: ٥٢.

(٧) شرح علل الترمذي: ٤٢٤، ٤٢٥/١.

فالحاكم مثلا عرفها بأنها: ألفاظ فقهية والمنفرد بالزيادة "راوٍ واحد" أي إنه قيد الألفاظ المزيدة بكونها "ألفاظ فقهية" وهي التي يستنبط منها أحكام فقهية، ثم قيد المنفرد بالزيادة بكونه واحد.

أما الخطيب أطلق عليها "خبر العدل" بمعنى أن المنفرد بالزيادة لا بد أن يكون "عدلاً" وعبر عنها ابن رجب: "أنه نوع من الغريب" على الرغم من أن الحديث يكون في نفسه مشهوراً ثم تأتي فيه زيادة فتجعله مستغرباً

وعند ابن حجر: المنفرد بالزيادة قد يكون واحداً ولم يتابعه غيره على هذه الزيادة، وربما يكون أكثر من واحد والذي يدل على ذلك قوله: "بعض الرواة، كذلك لم يقل ثقة أو عدل ولكنه أطلق ذلك كما فعل أبو شعبة حين قال: "أحد الرواة" دون تقييد بأنه ثقة عدل.

والمقصود بالقول: "بعض الرواة" عند ابن حجر وابن رجب: هو أن يسمع الحديث جماعة عن شيخ لهم ثم ينفرد راوٍ أو راويان بزيادة فيه لم يذكرها بقية الرواة.

واختار أن يكون تعريف زيادة الثقة في المتن كآتي: انفراد جماعة من الثقات بزيادة ألفاظ فقهية لم يذكرها غيرهم. والذي استخلصه من خلال سرد أقوال أهل الحديث في تعريف زيادة الثقة هو أن:

١. الزيادة تقبل من الثقة العدل الضابط لحديثه.
٢. أن يكون راوي الزيادة من التابعين فمن بعدهم.
٣. أن ينفرد بالزيادة بعض الرواة أو راوٍ واحد في مقابل الجماعة.
٤. الألفاظ المزيدة يجب أن تكون ألفاظ فقهية، أي تلك التي يستنبط منها أحكام شرعية.

أنواع الزيادة في المتن:

(١) الزيادة اللفظية:

هي التي تتعلق باللفظ دون المعنى كزيادة حرف أو لفظه لا تؤثر في معنى الحديث ولا توجب حكماً شرعياً.

مثالها: أخرج النسائي من حديث كاهل الأحمسي قال: " رأيت النبي ﷺ يخطب على ناقه، وحبشي أخذ بخطام الناقة".<sup>(١)</sup>  
وأخرج ابن ماجه الحديث نفسه قال: " رأيت النبي ﷺ على ناقه حسناء، وحبشي أخذ بخطامها".<sup>(٢)</sup>  
(٢) الزيادة المعنوية:

هي التي تؤثر في الأحكام الشرعية، لذلك كان الاهتمام والتركيز من قبل الأصوليين عليها، ولها أمثلة كثيرة نذكر منها:  
حديث ما يرخص من الحرير: عن عمر رضي الله عنه قال: " نهى نبي الله ﷺ عن لبس الحرير والذهب إلا موضع أصبعين أو ثلاث أو أربع".<sup>(٣)</sup>  
أخرجه البخاري<sup>(٤)</sup> عن عثمان النهدي عن ابن عمر بلفظ " إلا هكذا، وأشار بأصبعين" وأخرجه من طريق سويد بن غفلة عن عمر عند مسلم بزيادة ثلاث أو أربع وقد اعتمد مسلم الروایتين رواية عثمان النهدي ورواية سويد.

وأقتصر الترمذي على رواية سويد وقال: حديث حسن صحيح.<sup>(٥)</sup>  
" فالزيادة هنا تفيد معنى واحداً فنذكره حديث البخاري بأصبعين، ومسلم بأربعة، ولا اختلاف لأن الزيادة زيادة ثقة. والمعنى عدم الإكثار والتجاوز عن أربع أصابع فإن زاد عليها فهو حرام... " " أو " هنا للتنوع وليس للشك فلا يزداد على أربع أصابع".<sup>(٦)</sup>

- 
- (١) السنن: (كتاب صلاة العيدين، باب الخطبة على البعير)، ح (١٥٧٥)، ص ٢٤٤.  
(٢) السنن: (كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الخطبة في العيدين)، ح (١٣٨٥)، ص ١٩٠.  
(٣) صحيح مسلم: (كتاب اللباس، باب تحريم استعمال إناء الذهب...)، ح (١٥-٢٦٩)، ص ٨٢٥.  
(٤) الصحيح: (كتاب اللباس، باب لبس الحرير وافتراشه...)، ح (٥٨٢٨)، ص ١٠٨٢.  
(٥) الجامع الصحيح: (كتاب اللباس، باب ما جاء في الحرير والذهب)، ح (١٧٢٥)، ص ٥٢١.  
(٦) إعلام الأنام: كتاب اللباس، ص ٢٧٠

## المبحث الثاني الشاذ

المطلب الأول: تعريف الشاذ:

١. تعريف الشاذ لغة: قال ابن منظور: "شذ عنه يشذ شذوذاً، وندر، فهو شاذ فالشاذ هو المنفرد عن الجمهور" (١).

٢. تعريف الشاذ اصطلاحاً:

عرف العلماء الشاذ اصطلاحاً بتعاريف:

قال الشافعي: "ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره، هذا ليس بشاذ إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس، هذا الشاذ من الحديث" (٢).

قال الخليلي: والذي عليه الحفاظ الحديث: الشاذ ما ليس له إلا اسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة. فأما ما كان من الثقة يتوقف فيه ولا يحتج به" (٣).

قال الحاكم: "فأما الشاذ فإنه حديث ينفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة" (٤).

قال السخاوي: الشاذ "ما يخالف الراوي الثقة فيه بالزيادة، أو النقص في السند أو المتن أي الجماعة الثقات من الناس، بحيث لا يمكن الجمع بينهما" (٥).

قال الملا على القاري: "فإن خولف بأرجح منه لمزيد ضبط، أو كثرة عدد، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات فالراجح يقال له

(١) لسان العرب: ٤٩٤/٣.

(٢) نقلاً من كتاب علوم الحديث: للحاكم، ص: ١٨٣.

(٣) نقلاً من علوم الحديث لابن الصلاح: ص ٧٦، ٧٧.

(٤) معرفة علوم الحديث: ص ١٨٣.

(٥) فتح المغيب: ٢١٧/١.

المحفوظ..... } إذا { هو ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه ، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح <sup>(١)</sup> . من خلال النظر إلى التعريفات السابقة نجد أن الشافعي اعتبر مخالفة الراوي الثقة في حين أنه لم يعتبرها الآخرون. كذلك الشافعي والحاكم اعتبرا في المنفرد أن يكون ثقة، ولم يعتبر ذلك الخليلي.

ومخالفة الراوي الثقة بالزيادة أو النقص في السند أو المتن براوي أوثق منه لمزيد ضبط وعدالة وكثرة عدد، فتقبل رواية الراوي الاوثق وترد الرواية الأخرى وهذا ما أشار إليه السخاوي والملا على القاري. وأضاف الملا علي بأن الشاذ هو حديث الراوي المقبول. قال ابن الصلاح: " أما ما حكم الشافعي عليه بالشذوذ فلا إشكال في أنه شاذ غير مقبول، وأما ما حاكيناه عن غيره فيشكل بما ينفرد به العدل الحافظ الضابط " <sup>(٢)</sup> .

وابن الصلاح أراد بذلك أن يقول إن تعريف الشافعي للشاذ والحكم عليه لا اختلاف في أنه شاذ غير مقبول، ومردود لا يعمل به. وأما ما حكم عليه الآخرون ففيه اختلاط بينه وبين ما ينفرد به العدل الحافظ الضابط. قال ابن الصلاح: " .... ليس الأمر في ذلك على الإطلاق الذي أتى به الخليلي والحاكم، بل الأمر في ذلك على تفصيل نبينه، فنقول: إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً. وإن لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيره، إنما هو أمر رواه هو ولم يرويه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدر الانفرد فيه.. وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفرد به خارماً له عن حيز الصحيح.

(١) شرح النخبة الفكر: ص ٣٣٠.

(٢) انظر علوم الحديث: ص ٧٧.

ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه، فإن كان المنفرد به غير بعيد عن درجة الضابط المقبول تفردته استحسنا حديثه ذلك، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف. وإن كان بعيدا من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر.

فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان: أحدهما الحديث الفرد المخالف، والثاني الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف والله أعلم<sup>(١)</sup>.

فعلى هذا انفرد راو من الرواة بزيادة في الحديث سواء كان ذلك في السند أو المتن أو فيهما يبحث في الذي انفرد به فإن كان مخالفا لما رواه أكثر منه حفظا وضبطا كان ما انفرد به شاذا مردودا لا يحتج به. وإذا لم تكن تلك الرواية مخالفة لما رواه غيره من الرواة، وإنما هو أمر رواه هو وتفرد به فينظر إليه، أي المنفرد فإن كان عدلا حافظا موثوقا بإتقانه وضبطه قبل ذلك الذي انفرد به، ولا يقدرح الانفراد فيه. ثم تقسيم

الشاذ إلى قسمين: أحدهما الحديث الفرد المخالف، والثاني الفرد الذي ينفرد به الضعيف دون أن تكون فيه مخالفة لما رواه غيره.

قال ابن رجب: "وأما الشافعي وغيره فيرون أن ما تفرد به ثقة مقبول الرواية ولم يخالف غيره فليس بشاذ، وتصرف الشيخين يدل على مثل هذا المعنى.

وفرق الخليلي بين ما انفرد به شيخ من الشيوخ الثقات، وبين ما انفرد به أمام أو حافظ فما انفرد به إمام حافظ قبل واحتج به، بخلاف ما انفرد به شيخ من الشيوخ، وحكى ذلك عن حفاظ الحديث والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

وأشار الحافظ زين الدين العراقي إلى: "أن الحاكم ذكر تفرد مطلق الثقة، والخليلي إنما ذكر مطلق الراوي فيرد على إطلاقها تفرد العدل الحافظ ولكن الخليلي يجعل تفرد الراوي الثقة شاذا صحيحا،

(١) المصدر نفسه ص ٧٩.

(٢) شرح علل الترمذي: ١/٤٦٢، ٤٦١.

وتفرد الراوي غير الثقة شاذًا ضعيفًا، والحاكم ذكر تفرد مطلق الثقة فيدخل فيه تفرد الثقة الحافظ فلذلك استشكل المصنف {ابن الصلاح} (١). قال ابن حجر: "الحاصل من كلامهم أن الخليلي يسوي بين الشاذ والفرد المطلق فيلزم على قوله إن يكون في الشاذ الصحيح وغير الصحيح فكلامه أعم، وأخص منه كلام الحاكم، لأنه يقول: تفرد الثقة، فيخرج تفرد غير الثقة فيلزم على قوله إن يكون في الصحيح الشاذ وغير الشاذ وأخص منه كلام الشافعي، لأنه يقول: "إنه تفرد الثقة بمخالفة من هو أرجح منه". ويلزم عليه ما يلزم على قول الحاكم لكن الشافعي صرح بأنه مرجوح، وأن الرواية الراجحة أولى، لكن هل يلزم من ذلك عدم الحكم عليه بالصحة؟.... وقول المصنف {ابن الصلاح} : "لا إشكال فيه، فيه نظر لما أبديته آخرا، وعلى المصنف إشكال أشد منه وذلك أنه يشترط في الصحيح ألا يكون شاذًا كما تقدم ويقول: "أنه لو تعارض الوصل والإرسال مطلقًا سواء كان رواة الإرسال أكثر أو أقل حفظ أم لا، ويختار في تفسير الشاذ أنه الذي يخالف رواية من هو أرجح منه، وإذا كان راوي الإرسال أحفظ ممن روي الوصل مع اشتراكهما في الثقة، فقد ثبت كون الوصل شاذًا فكيف يحكم له بالصحة مع شرطه في الصحة ألا يكون شاذًا؟" (٢).

وعلق السخاوي أيضا على تعريف الشافعي قال: "فالشافعي بهذا التعريف حقه. وكذا حكاه أبو يعلى والخليلي عن جماعة من أهل الحجاز وغيره من المحققين، لأن العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد وهو اشعر بأن مخالفته للواحد الأحفظ كافية في الشذوذ، وفي كلام ابن الصلاح ما يشير إليه حيث قال: فإن كان مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذًا مردودا" (٣).

(١) التقييد والإيضاح شرح مقدم ابن الصلاح: ص ١٠١.

(٢) النكت: ٢/٦٥٤: ٦٥٣.

(٣) فتح المغيث: ١/٢١٨: ٢١٧.

واختار ان يكون تعريف الشاذ كالآتي: هو الراوي المنفرد المخالف لما رواه الجماعة، فاذا كان المنفرد ثقة ولم يخالف الثقات. فحديثه مقبول يحتج به، اما إذا كان المنفرد ضعيفاً فحديثه مردوداً مطروحاً، لأن حديث الثقات أقوى منه فيعمل به، ويترك حديث المخالف، خاصة إذا كان المخالف ثقة، ولكنه لما انفرد بزيادة لفظة أو رفع لموقوف أو وصل مرسل وخالف فيها غيرة من الثقات أو من هم أوثق منه حفظاً وضبطاً كان الحديث الذي يأتي به شاذاً.

والذي استخلصه من خلال سرد أقوال أهل العلم في تعريف الشاذ هو أن:

١. أن راوي الشاذ لا بد أن يكون مقبولاً.

٢. أن يكون مخالفاً للثقات.

٣. التفرد بزيادة أو نقصان لفظة أو رفع موقوف أو وصل مرسل.

ينقسم الشاذ الى نوعين:

أولاً: شذوذ في السند:

يقع الشذوذ في سند الحديث من الراوي المقبول، فيأتي برواية يخالف فيها جماعة الثقات وينفرد بما جاء به.

أو بمعنى آخر هو أن يخالف الراوي المقبول غيره من الرواة الثقات في رفع الموقوف أو وصل المرسل.

ومثال لذلك ما روى الترمذي<sup>(١)</sup> والنسائي<sup>(٢)</sup> وابن ماجه<sup>(٣)</sup> من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة عن ابن عباس رضي الله عنهما: " أن رجلا مات على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا إلا مولى هو أعتقه....".

وقال الملا علي القاري: " وتابع ابن عيينة على وصله ابن جرير وغيره وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عمرو عن عوسجة، ولم يذكر

(١) السنن: (كتاب الفرائض، باب ميراث المولى الأسفل)، ح (٢١١١)، ص ٦١١.

(٢) السنن الكبرى: (كتاب الفرائض باب إذا مات العتيق وبقي المعتقد)، ح (٦٤٠٥)، ص ٨٨/٤.

(٣) السنن: (كتاب الفرائض، باب من لا وارث له)، ح (٢٧٤١)، ص ٤١٣.

ابن عباس رضي الله عنهما. قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة. انتهى. فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هو أكثر عدد منه<sup>(١)</sup>.

ثانياً: شاذ في المتن:

وهو أن ينفرد الراوي الثقة برواية أو لفظة في متن الحديث يخالف بها جماعة الثقات. مثال "زيادة يوم عرفة في حديث: "أيام التشريق أكل وشرب"<sup>(٢)</sup> فإن الحديث من جميع طرقه بدونها. وإنما جاء بها موسى بن علي بن رباح، عن أبيه، عن عقبة بن عامر كما أشار إليه ابن عبد البر فإنه قال: الأحاديث إذا كثرت كانت أثبت من الواحد الشاذ. وقد يهمل الحافظ أحياناً، على أنه قد صحح حديث ابن خزيمة، وابن حبان والحاكم وقال: إنه على شرط مسلم.

وقال الترمذي: "إنه حسن صحيح"<sup>(٣)</sup> قلت: لعلمهم غفلوا عن شذوذ المتن ونظروا إلى الإسناد فقط فحكموا عليه بما حكموا. ومثل هذا يقع كثيراً من أهل العربية أنهم يأتون بوجه صحيح من الأعراب لكنه إذا لوحظ المعنى تبين أنه على خلاف للصواب<sup>(٤)</sup>.

وقد ذكر الدكتور صبحي الصالح بأن: "الحاكم كما رأينا يشترط في الشاذ فقدان الأصل المتابع، فكأنه يشترط المخالفة ويعتبرها. ومالنا نذهب بعيداً وقد كفانا بنفسه التخبط في فهم تعريفه، فأزال كل لبس حين عقب على ذلك مباشرة بتعريف الشافعي للشاذ، قاصداً إلى اظهار التماثل بين رأيه ورأي هذا الأمام العظيم، قد يبلغ به استشعاره هذا التماثل حد الاتيان بشاهد واحد على الشاذ، تاركاً لك الخيار أن تجعله مثلاً على تعريفه الخاص أو على تعريف الشافعي - ودقة الشاذ تنشأ غالباً

(١) شرح النخبة: ص ٣٣١ - ٣٣٤.

(٢) سنن أبي داود: (كتاب الصوم، باب صيام أيام التشريق)، ح (٢٤١٨: ٢٤١٩)، ص ٣٧٣.

(٣) السنن: كتاب الصوم، ص ٢١٥.

(٤) الملا على القاري: شرح شرح النخبة ص ٣٣٤.

عن تعذر الحكم بفقدان الأصل المتابع له ، لما يستدعيه الوقوف على ذلك البحث والتقصي ، ولعل دقة الشاذ وصعوبته - على هذا النحو الذي بالغ فيه الحاكم ... أن يكون السبب الجوهرى في الاعتقاد بتفردده في تعريف الشذوذ وابتعاده عن رأي الجمهور . ولذلك ضعف ابن الصلاح رأي الحاكم ، واعتراض على تعريفه بحديث " الأعمال بالنيات " فإنه تفرد به عمر ، وعنه علقمة ....<sup>(١)</sup>.

قال الدكتور نور الدين عتر: " لكن هذا لا يصح في نظرنا في لإثبات الموافقة من الحاكم لتعريف الشاذ عند الشافعي، لأن فقدان الأصل المتابع الذي ذكره الحاكم في تعريف الشاذ إنما يعني تفرد الراوي بالحديث، كما هو مقرر في المتن، وبديهي أن التفرد لا يستلزم المخالفة فكف من أحاديث تفرد بها رواها لم يرد ما يخالفها قط. فثمة فرق واضح بين التفرد الذي ذكره الحاكم، وبين المخالفة لما رواه الناس الذي ذكره الإمام الشافعي .... وثمة تحقيق جديد في مراد الحاكم بالشاذ، هو أنه نوع دقيق من المعلل يقدر في نفس الناقد تعليله، وقد تقصر عبارته عن الإفصاح به لكون علته من نوع المعلل المعروفة، كوصل حديث مرسل، أو وهم راوٍ، أو دخول حديث في حديث.

وهذا ما تفيده عبارة الحاكم، وتدل عليه الأمثلة التي ذكرها للشاذ وهو أن الشاذ نوع من الحديث الفرد، يقع رجاله في السند على نسق فريد لم يعرف في سياق أسانيد الأحاديث غير سياق الحديث المحكوم عليه بالشذوذ وكذلك المتن. وذلك يشعر بوقوع خلل في الحديث وإن كنا لا نستطيع بيان هذا الخلل وتعيينه ما هو؟"<sup>(٢)</sup>.

ثالثا: شاذ في السند والمتن: -

(١) علوم الحديث ومصطلحه: ص ١٩٩، ١٩٨.

(٢) التعليق على شرح علل الترمذي لابن رجب: ١/٤٦٠، ٤٥٩.

وهو أن يقع الشذوذ في السند والمتن معاً، مثال ذلك، حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويتم، ويفطر ويصوم<sup>(١)</sup>.

فهذا الحديث رجال إسناده ثقات، إلا أنه معلول وقد صحح إسناده الدارقطني. لكنه شاذ سندا ومتنا: أما السند فلأنه خالف ما اتفق عليه الثقات عن عائشة أنه من فعلها غير مرفوع.

وأما المتن فلأن الثابت عندهم مواظبته صلى الله عليه وسلم على قصر الصلاة في السفر، لذلك، (المحفوظ من فعلها). أي رواية ذلك موقوفاً عليها لا مرفوع<sup>(٢)</sup>.

لذلك حكم عليه "أنه مردود لا يقبل، لأن الراوي وإن كان ثقة لكنه لما خالف من هو أقوى منه علمنا أنه لم يضبط هذا الحديث فيكون مردوداً"<sup>(٣)</sup>

والأمثلة توضح ذلك: روى ابن خزيمة وابن حبان: "صلاة الليل والنهار مثني مثني". والصحيح ما رواه الشيخان والأربعة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: "صلاة الليل مثني مثني، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى".

قال ابن عبد البر: "روى هذا الحديث عن ابن عمر جماعة منهم: نافع، وعبد الله بن دينار، وسالم، وطاوس، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، ومحمد بن سيرين.... كلهم قال فيه ابن عمر، عن النبي ﷺ: "صلاة الليل مثني مثني" لم يذكر النهار... قال ابن عون، قال نافع: أما نحن فنصلي بالنهار أربعاً: فذكرته لمحمد بن سيرين، فقال: لو صلى ركعتين كان أجدر أن يحفظ... فقلت له: إن أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: "صلاة الليل والنهار مثني مثني" فقال: بأي حديث؟ فقلت: بحديث شعبة، عن ابن عمر:

(١) السنن: ١٨٩/٢.

(٢) بلوغ المرام: ١٢٤/١

(٣) انظر منهج النقد، للدكتور نور الدين عتر، ص ٤٢٨

أن النبي ﷺ قال: " صلاة الليل والنهار مثنى مثنى " فقال: ومن على الأزدى حتى أقبل منه هذا..".<sup>(١)</sup>

فهذا يدل على أن زيادة "النهار" شاذة لم يعتمدها المحدثون ولم يصححوها.

### المطلب الثاني: صلة الشاذ بزيادة الثقة:

#### صلة الشاذ بزيادة الثقة:

إن الشاذ نوع من أنواع علم علوم الحديث، وهو من المسائل التي لها ارتباط بمسألة زيادة الثقة بشكل أساسي فمن خلال تعريف العلماء له تبين أنه زيادة ثقة ولكنه مخالف من هو أوثق منه حفظاً وضبطاً. وتقسيم ابن الصلاح له إلى الحديث الفرد المخالف، والحديث الذي ينفرد به الضعيف دون أن تكون فيه مخالفة لما رواه غيره فإن القسم الأول يكون قد شمل ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أولى بحفظ ذلك، وتكون لهذه المخالفة صور شتى، منها الزيادة في السند أو المتن أو في كليهما، فإذا زاد الراوي في حديث ما أسقط منه من هو أولى بحق ذلك الحديث يكون قد دخل في القسم الأول من الشاذ، وأما إذا كان راوي الزيادة أولى بالحفظ ممن لم يذكرها في الحديث فحديثه صحيح، ولا يكون شاذاً، وفي ذلك أشاره واضحة إلى اطلاق القبول في زيادة الثقة وينبغي أن يكون على مراعاة الأمور والملابسات التي تجعل راويها أولى بحفظها.

وقد أشار الحافظ ابن حجر الى وجود علاقة وثيقة بين الشاذ وزيادة الثقة حينما علق على قول ابن الصلاح قال: وهنا شيء يتعين التنبيه عليه وهو: أنهم شرطوا في الصحيح ألا يكون شاذاً، وفسروا الشاذ بأنه ما رواه الثقة فخالفه من هو أضيع منه أو أكثر عدد، ثم قالوا: تقبل الزيادة من الثقة مطلقاً، فلو اتفق أن يكون من أرسل أكثر عدد أو أضيع حفظاً أو

(١) فتح المالک: ٣٤٣/٣٤٢/٢.

كتابةً على من وصل أيقبلونه أم لا؟ أم هل يسمونه شاذاً أم لا؟ لا بد من الإثبات بالفرق أو الاعتراف بالتناقض<sup>(١)</sup>.

وبهذا يؤكد ابن حجر بوجود صلة وثيقة بين مسألة زيادة الثقة ومسألة الشاذ، خاصة حينما ألزمهم في آخر كلامه بالقول بأحد القولين: الاعتراف بالتناقض بين قبولهم زيادة الثقة مطلقاً، وبين شرطهم في الصحيح ألا يكون شاذاً، أو أن يأتوا بالفرق بينهما.

وقد ذكر الحاكم مثالا ولكنه توقف فيه، هل يلحقه بمسألة زيادة الثقة، أم هو حديث شاذ لا يحتج به، قال حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بألوية قال ثنا موسى بن هارون قال ثنا قتيبة بن سعيد قال ثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب أبي الطفيل عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم: " كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيف الشمس أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر فيصليها جميعاً وإذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصلها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها مع المغرب"<sup>(٢)</sup>

قال أبو عبد الله [الحاكم]: هذا الحديث رواه أئمة ثقات وهو شاذ الإسناد والمتن لا نعرف له علة نعلله بها، ولو كان الحديث عند الليث عن أبي الزبير عن أبي الطفيل لعلنا به الحديث، ولو كان عند يزيد بن أبي حبيب عن الزبير لعلنا به، فلما لم نجد له العلتين خرج عن كون يكون معلولاً، ثم نظرنا فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل رواية ولا وجدنا هذا المتن بهذه السياقة عند أحدهم أصحاب أبي الطفيل ولا أحد ممن رواه عن معاذ بن جبل عن أبي الطفيل فقلنا الحديث شاذ .... كان قتيبة بن سعد يقول لنا: على هذا الحديث علامة أحمد بن حنبل وعلى بن المديني ... حتى عد قتيبه أسامي سبعة من أئمة الحديث كتبوا عنه هذا الحديث ....

(١) النكت: ٦١٢/٢.

(٢) سنن أبي داود: (كتاب الافتتاح، باب الجمع بين الصلاتين)، ح (١٢٣٥)، ص ١٩٤.

قال عبد الله: فأئمة الحديث أنما سمعوه من قتيبة تعجباً من اسناده وامتته ثم لم يبلغنا واحد منهم أنه ذكر للحديث علة، وقد قرأ علينا أبو علي الحافظ هذا الباب وحدثنا به عن أبي عبد الرحمن النسائي وهو إمام عصره عن قتيبة بن سعد ولم يذكر أبو عبد الرحمن ولا أبو علي وللحديث علة، فنظرنا فإذا الحديث موضوع وقتيبة بن سعد ثقة مأمون<sup>(١)</sup>. وهناك اعتراض وجهه ابن حجر للحاكم حين مثل بحديث رواه ثقات وحكم عليه بالشذوذ، قال: "مثل الحاكم بمثال يتجه عليه من الاعتراض أشد مما اعترض به على المصنف [ابن الصلاح]، فإنه أخرج من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري قال: "حدثني أبي، عن تمامه بن عبد الله بن أنس عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: "كانت منزلة قيس بن سعد رضي الله عنه - من النبي صلى الله عليه وسلم، بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير"<sup>(٢)</sup>. قال الحاكم: "هذا حديث شاذ فإن رواه ثقات وليس له أصل عن أنس - رضي الله تعالى عنه - ولا عن غيره من الصحابة - رضي الله عنهم - بإسناد آخر"<sup>(٣)</sup>.

قلت: وهذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه من الوجه والحاكم موافق على صحته إلا أنه يسميه شاذاً. ولا مشاحة في التسمية. وفي الجملة فالأليق في حد الشاذ ما عرفه الشافعي، والله أعلم"<sup>(٤)</sup>. فمن خلال هذه الأمثلة يتبين أن هناك زيادات ثقات يصدق عليها الشاذ، وذلك في حالة مخالفة الزيادة لما رواه من هو أولى بالحفظ، وهذا ما أشار إليه ابن الصلاح في قوله: "إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً. وكذلك قوله: القسم الأول: "الحديث الفرد المخالف كلاهما يشمل زيادة الراوي في الحديث، بشرط أن يكون هو مخالفاً لمن هو أولى

(١) معرفة علوم الحديث ص ٩٤.

(٢) صحيح البخاري: (كتاب الأحكام، باب الحاكم يحكم بالقتل)، ح (٧١٥٥)، ص ١٢٩٥.

(٣) معرفة علوم الحديث: ص ١٢٢.

(٤) انظر النكت: ٦٧٠/٢.

منه بحفظها. وهناك أحاديث كثيرة وهم بعض المحدثين المعاصرين وجعلوها من قبيل زيادة الثقة نسبة للتشابه الشديد بينها وبين الزيادة الشاذة، لذلك عكف جهابذة علماء الحديث للتمييز بينهما. وبناءً على ذلك فإن صلة الشاذ بزيادة الثقة أن كل منهما راويه ثقة ولكن اختلفا في أن الشاذ هو مخالف من هو أوثق منه وأولى حفظاً وضبطاً، وزيادة الثقة التي سقط منها الأوثق تعد مردودة لكونها داخلية في نوع الشاذ، وأما إذا كانت الزيادة من الراوي الأوثق فهي مقبولة لخروجها من حدود الشاذ، وبالتالي أصبح القبول والرد دائراً على حال الراوي، خاصة زيادة الثقة يتوقف الحكم عليها على القرائن الخاصة بها. والله أعلم.

### الخاتمة:

الحمد لله بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وبعد، فقد أسفر البحث عن النتائج الآتية:

١. زيادة الثقة تعتبر من القضايا المهمة جداً عند العلماء سواء كانت هذه الزيادة منافية للثقات أو غير منافية فمدار حكمها دائر بين القبول والرد.
٢. تعتبر زيادة الثقة نوع من أنواع المخالفة سواء كانت في السند أو المتن.
٣. زيادة الثقة مقبولة بشروط بينها في ثنايا البحث.
٤. لزيادة الثقة في السند فوائد تظهر في معرفة المرسل إذا جاء موصولاً، ومعرفة الموقوف إذا جاء مرفوعاً.
٥. اختلفت عبارات العلماء في تحديد زيادة الثقة في المتن على أقوال فمنهم من اعتبرها خبر العدل ومنهم من عرفها بألفاظ فقهية، أو أنها نوع من الغريب، أو هي زيادة من التابعين فمن بعدهم.
٦. تتداخل زيادة الثقة مع الشاذ.

٧. تعلق الحديث الشاذ بزيادة الثقة على الرغم من أن الحديث الشاذ مردود لمخالفته لمن هو أوثق منه.

٨. زيادة الثقة لها تأثير واضح في حكم العلماء على الحديث.

٩. علوم الحديث من أهم ما يحتاج إليه طالب العلم لأنها تسلط الضوء على العلم بالسنة، وما يصح الاحتجاج به وما لا يصح.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

### فهرس المصادر والمراجع:

١. متون الحديث الشريف

- أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي: السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطاء، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٤/١٩٩٤م.
- أحمد بن علي بن شعيب، النسائي: السنن الكبرى، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١/١٩٩١م.
- سليمان بن الأشعث، أبي داؤود: السنن، بيروت، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٩/١٩٩٨م.
- سليمان بن أيوب، الطبراني: المعجم الأوسط، تحقيق: الدكتور محمود الطحان، الرياض، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤٠٦/١٩٨٦م.
- علي بن عمر بن أحمد، الدارقطني: السنن، تحقيق مجدي بن منصور، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧/١٩٩٦م.
- علي بن بلبان الفارسي: الإحسان في تقريب صحيح بن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨م.
- علي بن عمر بن أحمد، الدارقطني: السنن، تحقيق: مجدي بن منصور، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧/١٩٩٦م.
- مالك بن أنس بن مالك، الموطأ، كتاب إسعاف المبتطأ برجال الموطأ، بيروت: دار ابن حزم، الطبعة الثانية، ١٤١٦/١٩٩٦م.
- محمد بن إسماعيل، البخاري: الصحيح، ضبط النص: محمود محمد محمود وحسن نصار، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١/١٩٨٠م.

- محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري: المستدرک، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطاء، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١/١٩٩٠م.
- محمد بن عيسى، الترمذي: الجامع الصحيح، "السنن" بيروت: دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٢/٢٠٠٢م.
- محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجه: السنن، بيروت: دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٢/٢٠٠٢م.
- مسلم بن الحجاج القشيري: الصحيح، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١/٢٠٠١م.

## ٢- شروح الحديث

- عبد الرحمن بن أحمد، ابن رجب الحنبلي: جامع العلوم والحكم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة، ١٤١٥/١٩٩٥م.
- يوسف بن عبد الله، ابن عبد البر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: د. عمر الجيري وسعيد أحمد.

## ٣- علوم الحديث

- أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، تحقيق: محمد الحافظ التجاني، بيروت: دار الكتب الحديثة، الطبعة الأولى د.ت.
- أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي عمير، الرياض، دار الراجعية، الطبعة الثانية، ١٤٠٨/١٩٨٨م.
- صبحي الصالح: علوم الحديث ومصطلحه، بيروت: دار الملايين، الطبعة العاشرة، ١٩٨٧م.
- عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت: دار احياء السنة النبوية الطبعة الثانية، ١٣٩٩/١٩٧٩هـ.
- عبد الرحمن بن أحمد، ابن رجب الحنبلي: شرح علل الترمذي، تحقيق: نور الدين عتر، دمشق: دار الملاح للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، ١٣٩٨/١٩٧٩م.
- عبد الرحيم بن حسين بن عبد الرحمن، الحافظ زين الدين العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٠١/١٩٨١م.
- عثمان بن عبد الرحمن، ابن الصلاح: علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر دمشق دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٢١/٢٠٠٠م.

- علي بن محمد بن سلطان محمد، المملأ الهروي القاري علي: شرح شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم تميم، بيروت: دار الأرقم للطباعة والنشر د.ت.
- محمد بن إسماعيل، الصنعاني: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الأولى بيروت: دار الكتب العلمية الطبعة الأولى، ٥١٣٣٦.
- محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي: فتح المغيث شرح ألفية الحديث، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٤/١٩٩٣م.
- محمد بن عبد الله بن حمدوية، الحاكم: معرفة علوم الحديث، تحقيق: د. السيد معظم حسين، بيروت: دار إحياء العلوم، الطبعة الأولى، ١٤١٧/١٩٨٩م.
- محمد بن عيسى، الترمذي: علل الترمذي الكبير، تحقيق: السيد صبحي السامرائي والسيد أبو المعاطي النوري ومحمود محمد خليل الصعيدي، بيروت: عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩/١٩٨٩م.
- نور الدين، عتر: منهج النقد، دمشق، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤١٨/١٩٧٩م.

#### ٤- تخريج الحديث

- علي بن عمر بن أحمد، الدارقطني: الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس، تحقيق: ابن عبد الباري رضا بن خالد الجزائري، الرياض: مكتبة الرشيد، الطبعة الأولى، ١٤١٨/١٩٩٧م.
- يوسف بن عبد الله، ابن عبد البر: فتح المالك بتبويب التمهيد على موطأ الإمام مالك، تحقيق: الأستاذ الدكتور مصطفى صميده، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨م.

#### ٥- اللغة والغريب الحديث

- علي بن محمد بن علي، الجرجاني، كتاب التعريفات: بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦/١٩٩٥م.
- محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين، ابن منظور، لسان العرب: بيروت: دار الفكر، د.ت.

#### ٦- أحاديث الأحكام

- أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، ابن حجر، بلوغ المرام من أحاديث الأحكام، تعليق: محمد حامد، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
- نور الدين عتر، إعلام الأنام من أحاديث الأحكام، دمشق: مكتبة دار الضرفور، الطبعة السابعة، ١٤٢١/٥/٢٠٠١م.
- ٧- تخريج الحديث
- يوسف بن عبد الله، ابن عبد البر: فتح المالك بتبويب التمهيد لابن عبد البر على موطأ الإمام مالك، تحقيق: الأستاذ الدكتور مصطفى صميده، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨/٥/١٩٩٨م.